

جائزة الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
الدورة الثامنة (٢٠١٦/٢٠١٧)
المرحلة البرونزية



المعهد القضائي الأردني



إنجازات المعهد

٢٠١٩



الجدول

كلمة مديرة المعهد القضائي

٣

مبنى المعهد القضائي الجديد

٤

التدريب الإعدادي والمستمر

٦

الحوسبة والتعلم الإلكتروني

١٤

الإدارة والتميز

١٥

التعاون الدولي

١٦

بدأ المعهد القضائي مسيرته عام ١٩٨٨ بموجب قانون المعهد القضائي الاردني رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ الذي حدد أهدافه الأساسية المتمثلة في إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية، ورفع المستوى القانوني للقضاة والموظفين الحقوقيين العاملين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية العامة ورفع كفاءاتهم من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية.

وعلى ضوء التطورات التي طالت بيئة العمل العام في الأردن، والتي كان لها الأثر على التشريعات النازمة لعمل المعهد، لذا أنيطت به مهام جديدة في محور تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة في الدول العربية والأجنبية، وتشجيع التعاون مع الهيئات العربية والأجنبية في مجالات العمل القضائي ليصبح مؤسسة مفتوحة على البيئة المحلية والدولية تدرك أهمية مشاركة وتبادل الخبرات وقصص النجاح والتعلم من الممارسات الفضلى في مجال التدريب القضائي.

جاءت انجازات المعهد القضائي للعام ٢٠١٩ من خلال تنفيذ العديد من البرامج لترجمة مضامين الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك بعنوان (سيادة القانون أساس الدولة المدنية) في محور تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة وليس هذا فقط ، فقد اخذ على عاتقه أيضا تنفيذ ما جاء في توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون (٢٠١٧) ووضع خطط عمل وبرامج واضحة وبأطر زمنية محددة للارتقاء بعمل المعهد وتحقيق الطموح في ان يصبح مركز تأهيل وتدريب قضائي وأجهزة إدارية مساندة متميزة محليا وإقليميا ودوليا.

ومؤخراً ارتبط المعهد برئيس المجلس القضائي بموجب المادة (٨) من قانون معدل لقانون استقلال القضاء رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٩ المنشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٥٩٦) تاريخ ١٩/١١/٢٠١٩ ، محاكاة للمعاهد القضائية في الدول المتقدمة، حيث جاء التعديل تأكيداً لمبدأ استقلال القضاء مما عزز دور المعهد القضائي والقى على عاتقه المزيد من المسؤوليات لتطوير وبناء قدرات السادة القضاة.

ومع نهاية ٢٠١٩ توجت مسيرة المعهد بافتتاح المبنى الجديد من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، الذي أنشئ بمنحة من الاتحاد الأوروبي وفق أحدث المواصفات والمعايير، ولا يسعني في هذا المجال الا ان أقدم الشكر الجزيل للمجلس القضائي الموقر ووزارة العدل ولكافة الشركاء محليا ودوليا لما قدموه من دعم للمعهد لتحقيق إنجازاته.

مديرة المعهد القضائي
القاضية احسان بركات

افتتاح

مبنى المعهد القضائي الجديد



بني المعهد القضائي الجديد بمنحة من مشروع دعم الإصلاحات في قطاع العدل من خلال الموازنة الممول من الاتحاد الأوروبي فقد وضع حجر الأساس للمبنى بتاريخ: ٢٠١٦/٥/١٧، وبلغت مساحة المبنى الإجمالية (١٥ ألف متر مربع) وتم رصد مخصصات في موازنة وزارة العدل للعام ٢٠١٩ لغايات تأثيث المبنى الجديد من خلال مشاغل جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وهي جامعة حكومية رائدة، وقد نفذ العطاء بأيدي عاملة أردنية وبجودة ونوعية عالية تضاهي الصناعات الأجنبية من حيث دقة وجمال التصميم ونوعية الأخشاب المستخدمة ومهارة التنفيذ.

وتفضل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بافتتاح مبنى المعهد في الثامن من كانون الأول للعام ٢٠١٩.

ومن أبرز مواصفات المبنى:

- فكرة التصميم تكمن في فصل المبنى الإداري عن مبنى التدريب بتوفير مساحة خضراء بينهما، وارتفاع المدخل الرئيسي من خلال وضع الأعمدة العالية دلالة على هيبة وفخامة القضاء الاردني.
- الواجهات الرئيسية بنيت من زجاج مزدوج لعزل الصوت والتوفير في أنظمة التكييف والتبريد.
- مبنى التدريب مكون من سبعة طوابق، الاربعة العلوية منها مخصص لغايات التدريب.

- **مبنى الإدارة** مكون من خمسة طوابق، الثلاثة العلوية منها مخصص للجهاز الإداري.
- **القاعات التدريبية** وعددها ٢٠ قاعة منها (قاعات تعلم الكتروني، مختبرات لغة، محاكم صورية مهيأة لمحاكاة واقع المحاكم الأردنية (الأحداث والمحاكم المدنية والجزائية)) أغلبها مزود بشاشات عرض ذكية حجم ٨٤ أنش.
- **المسرح الرئيسي** يتسع ٢٨٦ شخص مزود بأنظمة إضاءة وصوتيات ومرئيات وترجمة حديثة وشاشة عرض الى جانب قاعتي ندوات ومحاضرات سعتهما ١٥٠ شخص كل منها مزودة بأنظمة صوتيات وإضاءة وترجمة وأجهزة وشاشات عرض.
- **المكتبة** مساحتها ٤٠٠ متر مربع ويوجد بها ١٧ ألف كتاب من امهات الكتب القانونية والفقهية، والعديد من الكتب القانونية ذات الطابع التاريخي والتراثي.
- **المدخل** مزود بـ ١٦ **خزانة عرض زجاجية** من كافة الجوانب تستخدم لغايات توثيق ذاكرة ومسيرة المعهد والقضاء الاردني.
- **الكافتيريا** مساحتها ٤٠٠ متر مربع ومزودة بثلاجات ومطبخ وشاشات عرض تلفزيونية عدد ١٠ حجم كل منها ٤٠ انش.
- **مواقف سيارات داخلية وخارجية** تتسع لما يقارب ١٠٠ سيارة.
- **أماكن مخصصة للصلاة ومستودعات.**
- **نظام المراقبة** ٩١ كاميرا وسيتم تعزيزها بكاميرات إضافية لضمان امن وحماية المبنى.
- **نظام إطفاء الحريق ونظام الحصاد المائي.**
- **نظام الطاقة الشمسية** مزود بـ ٤٥٠ لوح طاقة شمسية لتوفير الطاقة.



التدريب

الإعدادي والمستمر

يولي المعهد القضائي جل اهتمامه لتأهيل السادة القضاة وبناء قدراتهم عن طريق تنفيذ برنامج دبلوم المعهد القضائي (التدريب الإعدادي) الذي يستهدف إعداد وتأهيل مرشحين لتولي الوظائف القضائية، وبرنامج التدريب المستمر والتخصصي الذي يستهدف تعزيز وبناء قدرات السادة القضاة على رأس عملهم، وذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول في الخطة الإستراتيجية للعام ٢٠١٧-٢٠٢١ المتضمن تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها.

أما بما يتعلق بالهدف الثاني من استراتيجية المعهد القضائي وهو: **مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل** فإن جميع البرامج التدريبية التي هي جوهر عمل المعهد القضائي (الموجهة للسادة القضاة أو الموظفين) فإنه يسبقها تنسيق حثيث وعلى كافة الصعد مع كل من المجلس القضائي ووزارة العدل، حيث يشارك المعهد في اعداد الخطط التدريبية السنوية للسادة القضاة (خطة التدريب المستمر والتخصصي، وخطة برنامج الدبلوم).

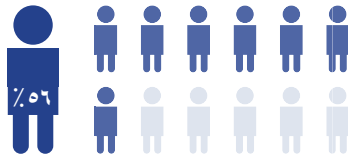
ويقوم على تنظيم عقدها والإشراف على حسن تنفيذها من خلال توفير المناخ التدريبي المناسب من حيث: تجهيز وتهيئة مرافق المعهد، وتقديم الدعم اللوجستي، واعداد التقارير حول سير العمل والانجاز وتقييم الأداء ورفعها للمعنيين لغايات التحسين والتطوير والاستفادة منها في اعداد الخطط المستقبلية.

الانجازات على صعيد التدريب الإعدادي

- أنهى طلبة الفوج التاسع عشر وعددهم ٨٧ طالب وطالبة (الذكور ٤٠، الإناث ٤٧) متطلبات حصولهم على شهادة دبلوم المعهد القضائي بعد أن امضوا سنتين دراسيتين في المعهد وفقاً لنص المادة (٢) من نظام معدل لنظام المعهد القضائي الأردني رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٩.
- في مطلع العام ٢٠١٩ أعلن المعهد القضائي عن فتح باب القبول لبرنامج الدبلوم حيث استهدف الإعلان ثلاثة فئات وفقاً لنص المادتين (١٠) و (١١) من نظام المعهد القضائي رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته وهي:
 - الموظفين الحقوقيين العاملين في ملاك وزارة العدل.
 - الأساتذة المحامين المزاولين.
 - أوائل كليات القانون في الجامعات الأردنية الرسمية.
- خضع المتقدمون ممن انطبقت عليهم الشروط إلى:
 - امتحان كتابي إلكتروني موحد لضمان الشفافية والنزاهة والحياد.

- امتحان شفوي ومقابلة شخصية لمن اجتاز الامتحان الإلكتروني من قبل لجنة مسابقة القبول المكونة من خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي والعملية.

- قبول ستة وثلاثون طالباً في الفوج العشرين (الذكور ٢٠، الإناث ١٦) موزعين على النحو التالي:



- عشرة طلاب من الموظفين الحقوقيين العاملين في الوزارة.
- ثلاثة عشر طالب من الأساتذة المحامين.
- ثلاثة عشر طالب من أوائل كليات القانون في الجامعات.



- بدأ الفصل الدراسي الأول من السنة الدراسية الأولى في أيلول لعام ٢٠١٩.

- إعداد خطة دراسية لطلبة الفوج العشرين تراعي متطلبات واحتياجات الطلبة والوظائف التي سيتولونها بعد تخرجهم، بعد أن تمت عملية تقييم ومراجعة للخطة الدراسية السابقة، من خلال الأخذ بالتغذية الراجعة من الطلبة والمحاضرين عبر عقد اللقاءات والاجتماعات، حيث أصبحت الخطة تتضمن:

المواد	ورقة بحثية	التعلم بالملزمة	المحاكم الصورية
تضمين مواد تتفق مع احتياجات القاضي الفعلية عند بداية تعيينه.	تقديم ورقة بحثية في كل مادة دراسية قانونية.	يلتزم الطالب بمرافقة أحد القضاة على رأس عملهم في المحكمة لتعلم أصول وقواعد ممارسة العمل القضائي، وإجراءات التقاضي المتبعة في المحاكم الأردنية.	التركيز على استخدام أسلوب المحاكم الصورية لمحاكاة العمل في المحاكم الأردنية على أرض الواقع: (لعب الأدوار، حالات دراسية، الحوار والنقاش).
ورش العمل	اللغات	المهارات الشخصية	التطبيقات الحاسوبية
للتعرف على مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة وعلاقتها بالعمل القضائي والأدوار والمسؤوليات لكل منها. وتنظيم اللقاءات مع الشخصيات القضائية والقانونية.	التركيز على إتقان الطلبة لمهارات اللغات الانجليزية أو الفرنسية.	التركيز على صفات المهارات الشخصية وبناء قدرات الطلبة من خلال عقد دورات تدريبية للطلبة تقدم من قبل خبراء متخصصين.	التركيز على مهارات استخدام التطبيقات الحاسوبية.

- توفير محاضرين متفرغين من السادة القضاة

- تفعيل التبادل الثقافي بين الطلبة في المعهد القضائي والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا للتعرف على إجراءات التقاضي في البلدين، حيث أوفد ٣ من طلبة المعهد الى المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا وتم استقبال طالبيين من المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا في المعهد.

أهم الإنجازات في التدريب المستمر

الدورات التدريبية للسادة القضاة

- أعداد خطة التدريب المستمر والتخصصي للسادة القضاة في المملكة للعام ٢٠١٩ باعتماد منهجية تشاركيه بين المجلس القضائي والمعهد على النحو التالي:

التركيز على مواضيع التدريب المتخصصة

مثل مواضيع تتعلق بالقضايا التجارية والاقتصادية، الأمن السيبراني، التعديلات التشريعية، حقوق الإنسان، قانون الأحداث، الاتجار بالبشر، تدريب المدربين، قانون الانتخابات، الوساطة، الإعسار، وغيرها.

تصميم خطة التدريب المستمر وتحديد الفئات المستهدفة

لكل موضوع تدريبي والمخرجات المتوقعة منه، وتم عرضها على اللجنة العملية، واعتمادها من قبل مجلس إدارة المعهد القضائي.

تحليل واستخراج نتائج تحديد الاحتياجات

وتبويبها لمواضيع تدريبية وترتيبها وفق الأولويات.

حوسبة عملية حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة

باستخدام استبانات تحديد الاحتياجات الالكترونية وتم الأخذ بالاعتبار كافة الشركاء من السادة رؤساء المحاكم، رؤساء الهيئات، التفتيش القضائي، والسادة القضاة أنفسهم.



- عقد مؤتمر خاص بالسيدات القاضيات على مستوى المملكة، لمناقشة احتياجاتهن وتطلعاتهن بعنوان (التحديات التي تواجه السيدات القاضيات) بمشاركة ١٧٩ قاضية من أصل ٢٥٥ وذلك مراعاة للنوع الاجتماعي.

- تطوير وحوسبة منهجية تقييم التدريب لرصد الرضى/ جودة التدريب المقدم، وتعتبر خطوة رائدة في مجال التدريب، ويتم تحليل نتائج التقييم، لغايات معرفة مواطن الضعف وفرص التحسين لوضع الخطط المناسبة بشأنها.

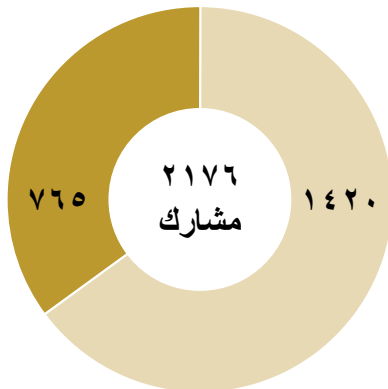
فقد تم تحليل أدوات التقييم المقررة بالمنهجية إحصائياً، حيث بلغت نسبة الرضا/ الجودة للدورات التي تم اخضاعها للتقييم في العام ٢٠١٩ (٧.٣٧٩) وفق مقياس (٠ - ١٠) درجات، بعد أن تم تحليل (٦١٠٩) تقييم عبر فيها المتدربين عن رضاهم عن التدريب المقدم من عدة محاور (المحتوى، المدرب، الترتيبات الإدارية)، و(١٧١) تقييم عبر فيها المدربين عن رأيهم في أداء المتدربين خلال الدورات التدريبية من عدة محاور (كفاية معرفية ومهارية وسلوكية)، بالإضافة إلى قيام رئيس وأعضاء اللجنة العلمية بتنفيذ زيارات عشوائية لما يقارب (١٠) أنشطة وفعاليات تدريبية لتقييمها لرصد فرص التطوير والتحسين لرفع أداء عملية التدريب في المعهد.

- انطلاقاً من أن العنصر الرئيسي في نجاح العملية التدريبية هو المدرب فقد تم:

- انشاء قاعدة بيانات بالمدرّبين من السادة القضاة تتضمن أسمائهم وعناوينهم ومؤهلاتهم خبراتهم العملية والتدريبية بالاعتماد على تعليمات أعضاء هيئة التدريس والتدريب.

- بناء قدرات المدربين من السادة القضاة أصحاب الاختصاص والكفاءة لتنفيذ خطط التدريب المستمر في مختلف المواضيع، حيث تم عقد دورتين تدريبيتين بعنوان (تدريب المدربين: بناء القدرات التدريبية) بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ بمشاركة ٣٥ قاضي وقاضية.

إحصائية عن الأنشطة التدريبية المنفذة من خلال المعهد القضائي للقضاة النظاميين في كافة أنحاء المملكة، والسادة القضاة من الجهات الداخلية والدول عربية



عدد الأنشطة التدريبية المنفذة في العام ٢٠١٩	٩٣
المشاركين*	٢١٧٦
الاناث	٧٦٥
الذكور	١٤٢٠

الذكور ■ الاناث ■

* قد يكون اشترك عدد من القضاة في أكثر من دورة تدريبية واحدة

- عقد دورة تدريبية لمجموعة من المدربين من السادة القضاة على استخدام منظومة التعلم الإلكتروني في التدريب بالتنسيق مع الجهة المعدة للتعلم الإلكتروني (مجموعة طلال ابو غزالة).

- بالتنسيق مع المجلس القضائي فقد تم تنفيذ عدة أنشطة تدريبية للسادة القضاة (القضاة النظاميين في كافة أنحاء المملكة، والسادة القضاة من الجهات الداخلية والدول عربية) تنوعت ما بين الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات والمؤتمرات والندوات، والعديد منها ركز على المواضيع المتخصصة.

■ التدريب المتخصص للسادة القضاة

إن العلم والمعرفة هما أدوات التميز والانجاز، لذا فقد هدف المعهد لتنفيذ دورات تدريبية نوعية للسادة القضاة، وبما أن خطة التدريب السنوية التي تم إعدادها بالتنسيق مع المجلس القضائي ركزت على مواضيع تدريبية متخصصة، فقد تم تنفيذ ٨٠ دورة تدريبية متخصصة تنوعت عناوينها وفق الأطر العامة الموضوعية في الخطة المعتمدة، بهدف تزويد السادة القضاة بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من رفع جودة القرارات والأحكام القضائية إلى جانب تسريع البت في القضايا، وتعريفهم بالمستجدات التشريعية والقانونية المحلية والدولية، واستهدفت الدورات شريحة واسعة من السادة قضاة المحاكم النظامية (محاكم الصلح والبداية والاستئناف) في الأردن مثل: (قضاة الغرف الاقتصادية، الأحداث، المدعين العامين، قضاة الحقوق، قضاة الجزاء، القضاة المنتدبين في محاكم الضريبة والجمارك... الخ).

وفيما يلي قائمة بعناوين الدورات التدريبية التخصصية التي عقدت للسادة القضاة في العام ٢٠١٩:

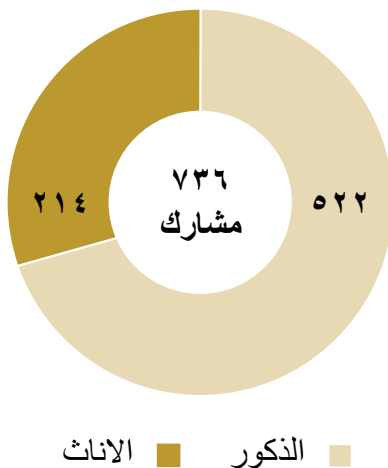
■ المواضيع الجزائية:

- إجراءات التقاضي أمام قاضي الصلح/ جزاء.
- العقوبات المجتمعية في القضايا الجزائية.
- التشريعات والقوانين المتعلقة بالأمن السيبراني والجرائم والأدلة الالكترونية.
- بناء منهاج الدورة التدريبية الخاصة بالقضاة الأردنيين في مجال الأمن السيبراني والجرائم والأدلة الجرمية الالكترونية.
- التعريف بالإتجار بالبشر وأشكاله.
- إشكاليات إجرائية في القضايا الجنائية.
- التدابير غير السالبة للحرية في قانون الأحداث الأردني.
- الدليل الإرشادي حول المصلحة الفضلى للأحداث.
- إشكاليات تطبيق قانون محاكم الصلح الجديد/ جزاء.
- إشكاليات قانون محاكم الصلح ومبادئ وأصول في الإجراءات الجزائية.
- القانون الدولي للجوء.
- مكافحة الجريمة المنظمة (الإرهاب وغسل الأموال) بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ).
- تنفيذ التدابير البديلة غير السالبة للحرية.
- أصول التحقيق.
- جرائم الفساد وغسل الأموال.
- الفصل في قضايا غسل الأموال والجرائم المالية المتعلقة بها.
- مفهوم التحقيق المالي الموازي.
- أصول الدورة الجمركية والإجراءات المتبعة لدى المدعي العام الجمركي.
- دور الادعاء العام في الرقابة والتفتيش على دور التوقيف ومراكز الاحتجاز.
- التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهمية تطبيقها على المستوى الوطني بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- الإشكاليات أمام الهيئات الابتدائية الاستئنافية وأصول صياغة الأحكام الاستئنافية.
- مبادئ وأصول قانونية في الإجراءات المتبعة أمام الهيئات الجنائية.
- مبادئ وأصول قانونية في الإجراءات المتبعة أمام محاكم صلح الجزاء.
- مبادئ وأصول قانونية في الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات الكبرى.
- مبادئ وأصول قانونية في الإجراءات المتبعة أمام المدعي العام.
- مبادئ وأصول قانونية في الإجراءات المتبعة أمام النيابة العامة.

■ المواضيع الحقوقية:

- استخدام الوسائل الالكترونية في الإجراءات القضائية المدنية.
- الإجراءات المستحدثة في إدارة الدعوى.
- الإشكاليات أمام الهيئات الابتدائية الاستئنافية وأصول صياغة الأحكام الاستئنافية.
- الطعون الانتخابية.
- إجراءات التقاضي أمام قاضي الصلح/ حقوق.
- أصول الإثبات.
- أصول ومبادئ الخبرة الفنية والتعويضات المدنية.
- تطبيقات في الأصول المستحدثة في قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون محاكم الصلح وأصول الطعون.
- قانون الإعسار لسنة ٢٠١٨.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
- مفهوم الدعاوى البسيطة وإجراءاتها.
- مهارات الوسيط في الوساطة القضائية.
- مهارات إدارة الملف التنفيذي.
- إشكاليات قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون محاكم الصلح .
- الملكية الفكرية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في الأردن والمدرسة الوطنية للقضاء والمعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا.
- تدريب المدربين: بناء القدرات التدريبية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ).

إحصائية عن التدريب المتخصص للسادة القضاة النظاميين



٨٠	عدد الدورات التدريبية المتخصصة المنفذة للسادة القضاة النظاميين للعام ٢٠١٩
٧٣٦	السادة القضاة المشاركون بدون تكرار
٢١٤	الإناث بدون تكرار
٥٢٢	الذكور بدون تكرار

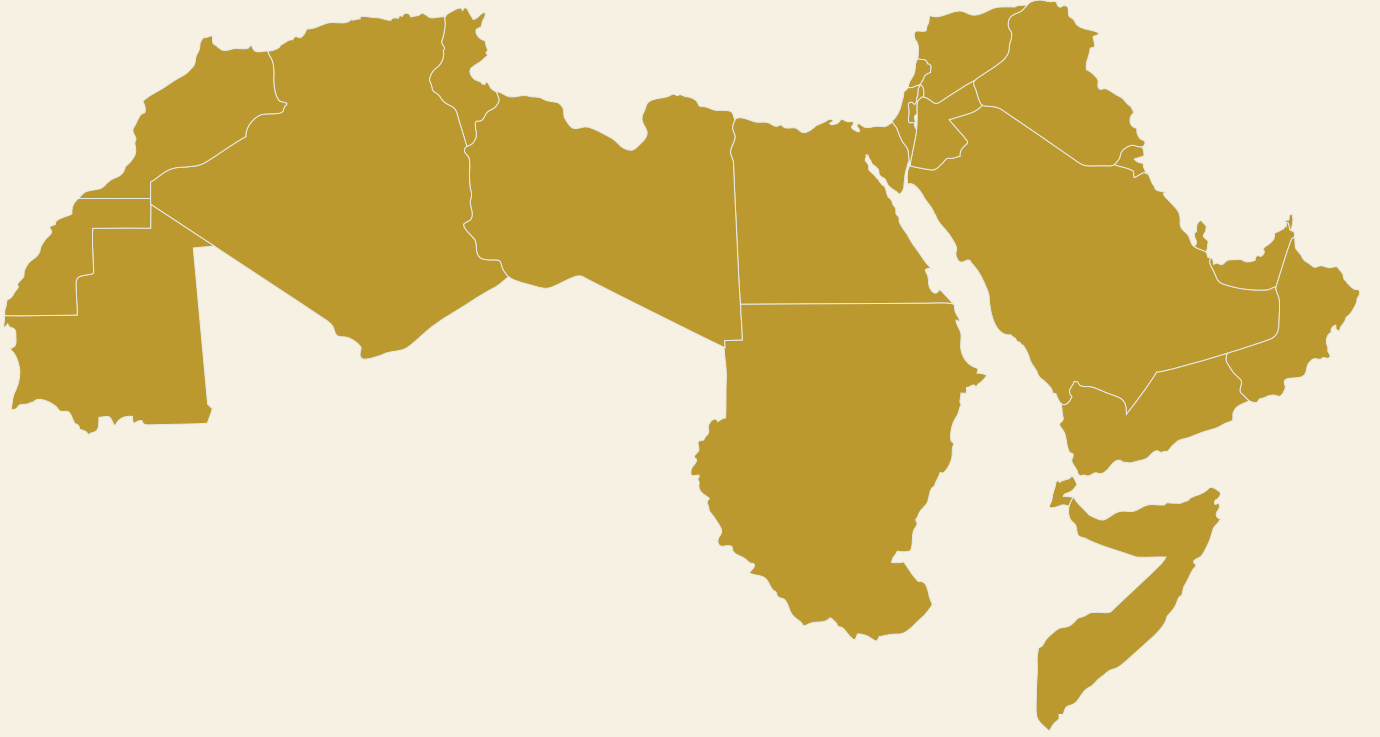
الدورات التدريبية للسادة الموظفين

تم من خلال التنسيق مع وزارة العدل لعقد دورات تدريبية استهدفت موظفي وزارة العدل والمحاكم، وتم العمل مع جهات شريكة للمعهد ولقطاع العدل لعقد دورات تدريبية بحيث يتم تصميم وإعداد البرامج وفقا لاحتياجات المشاركين من هذه الجهات مثل: ديوان الخدمة المدنية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، النيابة العامة الجمركية، النيابة العامة الضريبية، وشركة ارامكس، الى جانب موظفين من مؤسسات في دول عربية مثل موظفي المعابر الفلسطينية.

المجموع	المشاركين من جهات أخرى		عدد المشاركين من الموظفين		عدد الدورات	الجهات المعنية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
٢١٨	٧٥	١٤٣	-	-	١٣	جهات حكومية
٦	-	٦	-	-	١	جهات خارجية - دولة فلسطين
١٦	-	١٦	-	-	١	جهات خاصة - شركة ارامكس
١٥٤٩	١	٩	٧٧٩	٧٦٠	٨٢	دورات السادة الموظفين من الوزارة والمحاكم
١٧٨٩	٢٥٠		١٥٣٩		٩٧	المجموع الكلي

وقد تنوعت المواضيع التدريبية التي تم عقدها فمنها **المتخصص في المجال الإداري** مثل: (نظام الخدمة المدنية ، الاختيار والتعيين، نظام ترأسل، دور وأهمية وحدة الرقابة الداخلية ، التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مفاهيم النوع الاجتماعي، منظومة التعلم الإلكتروني، تحليل الوظائف، إعداد بطاقات الوصف الوظيفي،... وغيرها).

والدورات التدريبية **المتخصصة في عمل المحاكم** مثل: (قانون أصول المحاكمات الجزائية المعدل لسنة ٢٠١٧، قانون اصول المحاكمات المدنية المعدل وقانون محاكم الصلح لسنة ٢٠١٧، نظام ميزان، المساعدة القانونية، الصياغة التشريعية، أصول التحقيق والمرافعة، قضايا إزالة الشيوع ورد المبالغ عن طريق (IBAN)، العدالة الإصلاحية للأحداث تبليغ الأوراق القضائية، إجراءات عمل دائرة التنفيذ، وغيرها).



الدورات التدريبية على الصعيد الإقليمي

إن أبواب المعهد القضائي مفتوحة لكافة الأشقاء في الدول العربية لمشاركة الخبرات وقصص النجاح لذا فإنه يتم تصميم برامج تدريبية للسادة القضاة والقانونيين في الدول العربية المجاورة بما يتناسب مع احتياجاتهم و تتوافق مع الانظمة القضائية لديهم ويتم بالتنسيق مع المجلس القضائي اختيار المدربين من السادة القضاة الأكفاء وذوي الخبرة لتقديم هذه البرامج التدريبية.

- عقد دورات تأسيسه ومتقدمة لمشاركين من القضاء العسكري في دولة الكويت شملت ستة عشر مشاركاً جنباً الى جنب مع سبعة من القضاة العسكريين الأردنيين.
- عقد دورة تدريبية بعنوان (القضاء، المدني والجزائي، والإداري) للسادة قضاة فلسطين شملت تسعة قضاة من قضاة المحكمة العليا الفلسطينية.
- عقد دورة بعنوان (الجرائم الالكترونية) لعشرة من السادة القضاة والقاضيات من دولة فلسطين بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية.
- تم عقد دورة في موضوع (التحقيقات في الجرائم العابرة للحدود) شملت ستة مشاركين من الإدارة الفلسطينية للمعابر والحدود.

الحوسبة والتعلم الإلكتروني

واكب المعهد منذ بداية تأسيسه الثورة المعلوماتية، فبدء مسيرته في هذا المجال بتخصيص مختبر حاسوب إلى ما نشهده الآن من تقدم في هذا المجال فالمعهد يوجد به حالياً مختبرات حاسوب مخصصة لعدة غايات من أهمها مختبر التعلم الإلكتروني، الى جانب تجهيز قاعات ومختبرات التعلم الإلكتروني في كل من (المعهد القضائي وقصر عدل عمان وقصر عدل اربد وقصر عدل الزرقاء) حيث تم تخصيص ما يقارب ٨٠ جهاز حاسوب وتوابعه من كاميرات وسماعات لتلك القاعات بالإضافة الى الإنجازات التالية:

- **تطوير منصة التعلم الإلكتروني بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة طلال ابو غزالة، وتفعيلها** من خلال عقد الدورات التدريبية للسادة القضاة باستخدامها، يمكن ومن خلال منصة التعلم الإلكتروني عقد دورة تدريبية في المعهد في أحد المواضيع التدريبية لمجموعة من القضاة، والربط مع أحد المحاكم التي يتوفر بها قاعات تعلم الإلكتروني، حيث يستطيع قضاة المحكمة المشاركة في حضور ذات الدورة في نفس الوقت حفاظاً على وقت وجهد القاضي وأيضاً إتاحة الفرصة لهم لتطوير قدراتهم وبناءها من أماكن عملهم، ويجري العمل على اعداد آلية لتسجيل هذه الدورات وإتاحتها على منصة المكتبة الالكترونية المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمعهد ليتمكن القضاة من الاطلاع عليها، والمشاركة في الدورات التدريبية التي يرغبونها في الوقت والمكان الذي يناسبهم.
- **تم عقد دورتين تدريبيتين باستخدام منصة التعلم الإلكتروني الأولى بعنوان (مهارات الوسيط في الوساطة القضائية) بمشاركة ١٨ من السادة القضاة والدورة الثانية بعنوان (الإجراءات المستحدثة في إدارة الدعوى) بمشاركة (١٤) من السادة القضاة بين المعهد القضائي وقصر عدل اربد.**
- **استخدام الانظمة المحوسبة لإدارة برامج التدريب (برنامج التدريب المستمر، برنامج الدبلوم) وكافة الشؤون الإدارية (المكتبة، نظام ادارة المخزون الحكومي، نظام تراسل، شؤون موظفين، أرشفة، الصادر والوارد ... الخ).**
- **حوسبة إجراءات حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة من خلال توفير الاستبيانات الالكترونية ونشرها على الموقع الإلكتروني للمعهد ليتم تعبئتها من السادة القضاة.**
- **تم الانتهاء من المرحلة الأولى من ربط قاعدة بيانات التدريب المستمر مع قاعدة بيانات المجلس القضائي المتعلقة بالتدريب.**
- **تطوير الموقع الإلكتروني للمعهد والذي تم تصميمه على ان يكون منصة تفاعلية لزوار الموقع من الطلبة والقضاة وموظفين ومواطنين.**
- **تهيئة البيئة المناسبة لإطلاق خدمة التسجيل الإلكتروني الذاتي للسادة القضاة بحيث يتمكن القضاة من التسجيل للدورات التدريبية المتاحة التي يرغبون بها وفقاً للمواعيد الزمنية المناسبة لهم، وبموافقة المجلس القضائي.**



الإدارة والتميز

تميز الأداء الحكومي والشفافية

عملاً بالهدف الاستراتيجي الثالث (بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز) فقد تم العمل على تطوير الجانب الإداري والمؤسسي في المعهد، فيوجد لدى المعهد مديريات ووحدات إدارية متخصصة، تم رفدها بكوادر بشرية مؤهلة، ويتم وضع الخطط والبرامج لتمكينهم وبناء قدراتهم، وتحفيزهم للارتقاء بأدائهم لما سيكون له من أثر على تميز الأداء المؤسسي للمعهد.

فمنذ ان حصد المعهد في العام (٢٠١٨) الجائزة البرونزية في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز الأداء الحكومي والشفافية فإن إدارة وكوادر المعهد تعمل بشكل حثيث للحفاظ على ذلك الاستحقاق فتم العمل على:

- تحقيق متطلبات المؤشر الثاني للشريحة الأولى لبرنامج دعم سيادة القانون من خلال الموازنة الممول من الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المجلس القضائي ووزارة العدل حيث تم تقديم الوثائق الداعمة لتحقيق المؤشر المتضمنة (اعداد خطة تدريب متخصص للسادة القضاة للعام ٢٠١٩ واعتمادها وفق الأصول، اعتماد منهجية تقييم جودة التدريب، اعتماد خطة عمل التعلم الالكتروني).
- بمبادرة من إدارة المعهد وكوادره تم تسخير كافة الجهود لمتابعة كافة الاعمال الفنية والانشائية لاستكمال المبنى الجديد وتجهيزه وتأثيثه وفق اعلى وأحدث المواصفات من خلال التنسيق والمتابعة مع الشركاء عبر المشاركة في اللجان التي شكلت لهذه الغاية واعداد التقارير حولها بالإضافة الى عقد الاجتماعات والاتصالات واللقاءات.
- تمكنت اسرة عمل المعهد بالتنسيق مع الشركاء بتنفيذ عملية رحيل المعهد الى المبنى الجديد حيث بدأ الموظفين أعمالهم في المبنى الجديد في السابع من شهر تشرين الثاني.
- التنسيق لتسعة اجتماعات لمجلس إدارة المعهد، حيث يتولى المعهد تنظيم الاجتماعات وتدوين محاضرها وأرشفتها ومتابعة تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها مع الجهات المعنية.
- التنسيق لستة عشر اجتماع للجنة العلمية، حيث يتولى المعهد تنظيم الاجتماعات وتدوين محاضرها وأرشفتها ورفعها لمجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها حولها مع الجهات المعنية.
- اعداد تقرير التقييم الذاتي الأول لمبادئ الحوكمة ورفعها لمديرية تطوير الأداء المؤسسي في رئاسة الوزراء.
- تقييم خطة المعهد التنفيذية للعام ٢٠١٩ والخطة التنفيذية للعام ٢٠٢٠.
- اعداد تقارير انجازات ربعيه للمعهد على ضوء استراتيجيته الخاصة به ضمن استراتيجية قطاع العدالة للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) ورفعها الى الشركاء.
- تطوير الموقع الالكتروني للمعهد القضائي ليشمل كافة الخدمات التي يقدمها ويحتوي على كافة المعلومات التي من شأنها ان تفيد زوار الموقع من السادة القضاة العاملين او طلبة المعهد وغيرهم.
- تحديث الهيكل التنظيمي للمعهد القضائي ليتناسب مع المهام الرئيسية للمعهد، فقد تم تفعيل وحدتي الرقابة الداخلية ووحدة التخطيط والتطوير برفدها بمدراء مؤهلين.

التعاون الدولي

على الصعيد الإقليمي والدولي

لقد سعى المعهد خلال العام ٢٠١٩ لبناء عدة شراكات مع مؤسسات فاعلة في القطاع سواء على الصعيد المحلي او الدولي تحقيقاً للهدف الرابع من إستراتيجية المعهد للعام ٢٠١٧-٢٠٢١ وهو: **تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية** حيث تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع معاهد قضائية عربية ومؤسسات إقليمية ودولية تتمحور حول التدريب القضائي وتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات السادة القضاة ومشاركة الخبرات وتبادل المعارف حيث تم في هذا الصدد:

■ الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:

قدم الاتحاد الأوروبي العديد من المنح والبرامج دعماً لمسيرة المعهد وتحقيق رؤيته ورسالته، من خلال دعم موازنة قطاع العدل علاوة على ما يقدمه من دعم فني وتقني، ففي برنامج دعم الاصلاحات في قطاع العدل من خلال الموازنة للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ تم تخصيص مؤشرات ترتبط بعمل المعهد القضائي، تستهدف زيادة المتدربين من السادة القضاة في برامج التدريب التي يعدها المعهد، ودعم منصة التعلم الالكتروني، وكما قدم الاتحاد الأوروبي الدعم من خلال ذات البرنامج لإنشاء مبنى المعهد القضائي الجديد وفق أحدث المواصفات والمعايير ليكون معهد تدريبي على مستوى عالي محلياً وإقليمياً ودولياً.

واستمر دعم الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم سيادة القانون من خلال الموازنة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، فقد تم تخصيص مبلغ (٣,٣٠٠,٠٠٠ يورو) قيمة المؤشر المرتبط بتمكين المعهد من تقديم دورات تدريبية متخصصة عالية الجودة، مع مراعاة النوع الاجتماعي، للقضاة والمدعين العامين، بهدف الارتقاء بجودة الاحكام القضائية حيث قام المعهد بالعمل باتباع النهج التشاركي مع المجلس القضائي ووزارة العدل على تحقيق متطلبات الشريحة الاولى (٢٠١٨) ويسعى لتحقيق متطلبات باقي الشرائح.

■ توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات في دول عربية وأوروبية وهي:

- مذكرة تفاهم مع المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية لغايات تبادل الخبرات العلمية في مجالات التدريب والتأهيل القضائي لغايات التعريف بالنظام القضائي لكل دولة والاستفادة من التجارب المقارنة في كلا الدولتين.
- مذكرة تفاهم مع السفارة الفرنسية في عمان لتنفيذ دورات اللغة الفرنسية لطلبة دبلوم المعهد القضائي الفوج العشرون.
- مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO لغايات توفير الدعم الفني وبناء القدرات وتبادل الخبرات والمعرفة وفقاً لاحتياجات المعهد.
- تجديد مذكرة التفاهم مع معهد راؤول ولينبرغ لحقوق الانسان والقانون الإنساني لغايات تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني من خلال البرامج المشتركة بين الطرفين

حيث تم إعداد دراسة وطنية بعنوان (إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في القوانين الوطنية).

■ تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانب الاردني والمغربي لوضع الآليات والسبل والأسس لتنفيذ مذكرة التفاهم من خلال تشكيل لجنة فنية من الجانبين.

■ مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك الأردنية لاطلاع القضاة على أحدث العلوم والعمليات المصرفية من قبل محاضرين متخصصين بالعمل المصرفي من الناحية الفنية المصرفية والتي من شأنها إن تسرع البت في القضايا.

■ مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women تهدف المذكرة لتحقيق أهداف الحكومة الأردنية الرامية لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ من خلال تعزيز وتحسين الدور الهام الذي يؤديه المعهد القضائي في تمكين القاضيات وتطوير منهاج قضائي مراعي للنوع الاجتماعي وتعزيز قدرات القضاة والقاضيات وكوادر المحاكم في مجال التعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

■ استقبال وفود زائرة من دول عربية وأوروبية وهي:

■ وزير العدل العراقي والوفد المرافق.

■ وفد قضائي من جمهورية افغانستان.

■ وفد قضائي عراقي.

■ وفد من منظمة قانون التنمية IDLO.

■ وفد قضائي من المملكة المتحدة.

■ وفد من معهد راؤول ولنبرغ لحقوق الانسان السويد.

■ وفد من المؤسسة الالمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ.



وفي ذات الاطار لا بد من الاشارة الى التعاون بين المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا والمعهد القضائي، حيث زار الاردن والمعهد قضاة متدربين من المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا للاطلاع على التجربة القضائية الاردنية وقام المعهد بتنظيم برنامج زيارة اشتمل على زيارة عدد من المحاكم وجهات لها علاقة بالعمل القضائي.

الى جانب الندوة التي تعقد سنويا بالتعاون مع السفارة الفرنسية في الأردن والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا ولهذا العام عقدت الندوة بعنوان (الملكية الفكرية) وبمشاركة المعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا بمشاركة (٢١) مشارك ومشاركة من السادة القضاة من الاردن و (١٩) مشارك ومشاركة ممثلين عن جهات خارجية (النيابة العامة الفلسطينية) ومؤسسات محلية: (مديرية القضاء العسكري، ومديرية الأمن العام، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ودائرة الجمارك الأردنية، ودائرة المكتبة الوطنية، وأمانة عمان).

المعهد القضائي يحتضن المقر الدائم للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي، بالإضافة إلى أنه يقوم بمهام الأمانة العامة للشبكة (السكرتاريا) وذلك برئاسة مديره كأمين عام للسكرتاريا الدائمة، حيث تتولى تنفيذ كافة النشاطات التي يقرّها مجلس الإدارة من خلال تنسيق نشاطات الشبكة، وتزويد الأعضاء بالمعلومات، ودعم نشاطاتها عملياً إلى جانب تنظيم الأمور المالية للشبكة حيث أن ميزانيتها تعتمد على مساهمات الأعضاء السنوية.

ففي اجتماع الجمعية العامة الذي عقد في نيسان ٢٠١٩ في دولة الكويت تم تجديد الثقة بأمين عام السكرتاريا الدائمة مدير عام المعهد القضائي الأردني القاضية احسان بركات ومنحها صلاحية:

- استبدال وتعيين من تراه مناسباً في أي وقت للعمل في السكرتاريا الدائمة للشبكة.
- تفويض اداري ومالي كامل لمتابعة وإنجاح كافة أعمال الشبكة وتنظيم أمورها المالية والضريبية ودفع كافة المستحقات، بما في ذلك:



وتقديرًا للجهود التي يبذلها المعهد القضائي في دوره كمقر للسكرتاريا الدائمة، فقد تم تكريم امين عام السكرتاريا الدائمة ممثلة (بمديرة المعهد القضائي) كشريك استراتيجي من قبل معهد دبي القضائي خلال شهر تشرين الاول من العام ٢٠١٩، بالإضافة الى انه قد تم تكريم المعهد القضائي ممثلا عن المملكة الاردنية الهاشمية كدولة عضو في الشبكة.

ولمزيد من التفعيل لدور السكرتاريا الدائمة تجدر الإشارة إلى القرارات التي اتخذها مجلس إدارة الشبكة الذي ترأسه دولة بلجيكا وعضوية كل من: (فرنسا، اسبانيا، المغرب، الإمارات العربية المتحدة والكويت) في اجتماعه الذي عقد في تشرين الأول من العام ٢٠١٩ في معهد دبي القضائي بمشاركة الأمين العام للسكرتاريا وهي:

- اقرار مقترح تعليمات كلفة وبدل نفقات التنقل والسفر والإقامة والترجمة لأنشطة الشبكة ونفقات العاملين فيها جزئياً التي تم إعدادها من قبل السكرتاريا الدائمة للشبكة (الأردن).

- استضافة كافة أنشطة الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي في المعهد القضائي الاردني في موقعه الجديد ولمدة عام.
 - إقرار خطة عمل الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي الذي أعدته سكرتاريا الشبكة.
 - عقد اجتماع الجمعية العمومية للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي القادم في النصف الأول من العام ٢٠٢٠ في المملكة الأردنية الهاشمية/ عمان مع مراعاة الأعياد الدينية والوطنية لدى كافة الدول الأعضاء، وعلى ان يتوافق بنشاط خاص يتم عقده ضمن الاهتمامات المشتركة للدول الأعضاء.
- هذا وقد قامت السكرتاريا الدائمة للشبكة بالتنسيق لعقد مجموعة من الأنشطة التدريبية في الدول الأعضاء للشبكة وبمشاركة قضاة المملكة بعد التنسيق مع المجلس القضائي بهدف تبادل الخبرات والتجارب كما هو مبين في الجدول أدناه:

الدولة	عنوان النشاط	عدد القضاة المشاركين من الأردن
ايطاليا	التعاون القضائي الدولي	١
الكويت	ورشة عمل (القانون الدولي الإنساني)	١
	اجتماع الجمعية العمومية للشبكة ٢٠١٩	١
الإمارات العربية المتحدة	ورشة عمل (رسم مستقبل المعرفة القضائية، المنجزات والتطلعات في الذكاء الاصطناعي ٢٠١٩)	٢
	اجتماع مجلس إدارة الشبكة النصف سنوي ٢٠١٩	١
فرنسا	ورشة عمل (أساليب كشف ومكافحة الفساد ٢٠١٩)	٢



هذا ويتطلع المعهد الى تحقيق
المزيد من الانجازات في العام
٢٠٢٠ بالتعاون مع المجلس
القضائي والشركاء في كافة
الجهات المحلية والدولية
لخدمة مرفق العدالة والوطن